

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

10/12/2014



## حملة للترافع من أجل وقف تنفيذ

عقوبة الإعدام بالمغرب 7346/11-ع

بالتزامن مع القرار الأممي وتأييده له

سيطلقون هذه الحملة تحت شعار "من أجل تأييد القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام" الذي ستشرع الجمعية العامة للأمم المتحدة قريباً في دراسته، وذلك بهدف حث السلطات المعنية على التصويت الإيجابي لفائدة القرار الأممي، للتعبير عن الإرادة السياسية لحماية الحق في الحياة، وتعزيز الاتجاه العالمي المتنامي صوب إلغاء هذه العقوبة.

أعلنت فعاليات حقوقية وبرلمانية، الأربعاء، أنها ستطلق حملة للترافع من أجل تأييد القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وحث السلطات على التصويت الإيجابي لفائدة هذا القرار. وقال عبد الرحيم الجامعي منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، في ندوة صحافية بالرباط، إن الائتلاف وشبكة برلمانية وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام، وشبكة المحاميات

2 أنظر الصفحة

# حملة للترافع من أجل وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بالمغرب

## بالتزامن مع القرار الأممي وتأييده له

للأمم المتحدة، مما سيعزز الموقف الدبلوماسي والسياسي والحقوقية للمغرب في المحافل الدولية، ويسهم في النهوض بحقوق الإنسان وحماية الحق في الحياة، في انتظار التخلص التام من عقوبة الإعدام من المنظومة الجنائية.

وذكرت بأن المغرب لم ينفذ عقوبة الإعدام لأكثر من واحد وعشرين سنة، ما يبين أنه بالإمكان الاستغناء عن هذه العقوبة، إذ ما توفرت الإرادة السياسية.

أما نعيمة الكلاف عضوة «شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام»، فقد أكدت أن عقوبة الإعدام أصبحت «بأثمة»، موضحة أنه وفقاً للتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة الصادر في غشت الماضي، قامت نحو 160 دولة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة الأممية البالغ عددها 193 دولة بإلغاء عقوبة الإعدام أو بوقف تنفيذها اختيارياً.

من جهة أخرى، دعت هذه الفعاليات الحقوقية والبرلمانية ناقوس الخطر إزاء الأوضاع «اللاإنسانية» للمحكومين بالإعدام في المغرب، مشيرة إلى أن النحوس الميدانية أظهرت أن هؤلاء يعيشون «أوضاعاً مقلقة ويعانون من اضطرابات عقلية ونفسية حادة».

وأضافت أن المحكومين بالإعدام يعيشون أوضاعاً «لا إنسانية وغير مقبولة» بالسجون، وأنهم في حاجة ماسة إلى الرعاية الصحية بمستشفيات الأمراض العقلية والنفسية.

ومن أجل تسليط الضوء على أوضاع هؤلاء المحكومين، أبرزت هذه الفعاليات، خلال هذا اللقاء الذي انعقد بمناسبة تخليد اليوم العالمي الثاني عشر ضد عقوبة الإعدام، أنه سيتم تنظيم ندوة دراسية حول موضوع «الصحة العقلية وعقوبة الإعدام»، يوم الجمعة 17 أكتوبر الجاري، كما سيتم تنظيم وقفة رمزية أمام البرلمان يوم الاثنين 13 أكتوبر.

أعلنت فعاليات حقوقية وبرلمانية، الأربعاء، أنها ستطلق حملة للترافع من أجل تأييد القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وحث السلطات على التصويت الإيجابي لفائدة هذا القرار.

وقال عبد الرحيم الجامعي منسق «الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، في ندوة صحافية بالرباط، إن الائتلاف وشبكة برلمانية وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام، وشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام، سيطلقون هذه الحملة تحت شعار «من أجل تأييد القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام» الذي ستشرع الجمعية العامة للأمم المتحدة قريباً في دراسته، وذلك بهدف حث السلطات المعنية على التصويت الإيجابي لفائدة القرار الأممي، للتعبير عن الإرادة السياسية لحماية الحق في الحياة، وتعزيز الاتجاه العالمي المتنامي صوب إلغاء هذه العقوبة.

وأضاف أنه سيتم تقديم مذكرة تفسيرية إلى الحكومة تطرح كافة الدفوعات المؤيدة للتصويت الإيجابي على مشروع القرار الأممي الجديد، كما ستعقد لقاءات مع وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب إجراء حوارات مع مختلف الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية من أجل تحسيسها وإقناعها بضرورة العمل على التطوير الإيجابي للموقف المغربي أثناء التصويت المقبل.

كما سنتنظم، حسب الجامعي، نقاشات عمومية لشرح مغزى القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام والمصلحة الحقوقية والسياسية والقانونية من تأييده.

من جانبها، أعربت الناطقة الرسمية باسم «شبكة برلمانية وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام بالمغرب» نزهة الصقلي، في كلمة بالمانسبة، عن أمل الائتلاف والشبكتين في أن تتوج هذه الحملة بإقناع المسؤولين بضرورة تأييد القرار المقبل للجمعية العامة



# لقاء وطني بالرباط بالرباط للترافع من أجل مقاربة للتعاطي مع مستعملي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان

151 8691  
عزيزة الفرفراوي

الفترة نفسها من سنة 2015، قدمها أحمد اليريدى، خلال هذا اللقاء، ومن أبرز محاورها، تنفيذ مجموعة من الأنشطة المتعلقة بمجال حقوق الإنسان لتعاطي المخدرات، ومحاولة إقناع صنّاع القرار السياسي بالمغرب بأهمية احترام حقوق الإنسان لهذه الفئة، وإنشاء والحفاظ على ديناميكية في جهات من شمال وشرق البلاد مع الجمعيات النشيطة في الميدان والفاعلين والموقعين على إعلان الرباط للدفاع على حقوق الإنسان لتعاطي المخدرات. وأكد الدكتور محمد الصالحي أهمية تهيئ برنامج وطني لمناصرة حقوق تعاطي المخدرات خاصة في إقليم الشمال حيث يرتفع عدد متعاطي المخدرات، مشيراً إلى أن ولوج الخدمات الصحية لها ارتباط وثيق باحترام وضعية متعاطي المخدرات، وأن حقوق هذه الفئة مهضومة داخل المنظومة الصحية، خاصة في ظل عدم تكوين الأطباء والمرضى على إشكالية الإدمان على المخدرات وكيفية التعامل مع المرضى من متعاطي المخدرات.

جانب التنسيق والتتبع والتقييم والتواصل بشأن الاستراتيجية من خلال إحداث لجنة وطنية متعددة القطاعات تضم بين أعضائها جمعيات المجتمع المدني، من ضمنها جمعية محاربة السيدا. وأشار إلى أن هذه اللجنة عقدت أول اجتماع لها في 9 يوليوز الماضي، وتبنت برنامج عملها المرحلي لما تبقى من سنة 2014 إلى حدود يونيو 2015.

من جهتها أوضحت حكيمية حميش، رئيسة جمعية محاربة السيدا، أن هذا اللقاء التشاوري الوطني مع الفاعلين الجمعويين، يهدف إلى بلورة خطة للترافع لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وداء فقدان المناعة المكتسب، لإسيما في ما يتصل بمستعملي المخدرات، مبرزة أن المغرب متميز داخل المنطقة في ما يتعلق بمحاربة داء السيدا بفضل تكاتف الجهود بين كافة المتدخلين.

وقد تم وضع مشروع خطة للترافع من أجل مقاربة جديدة للتعامل مع تعاطي المخدرات لمدة سنة، تنطلق من أكتوبر 2014 إلى غاية

الافتتاحية، لهذا اللقاء، أن المجلس يسعى عبر بلورة هذه الاستراتيجية، إلى إعمال البعد الحقوقي وتعزيز المقاربة الحقوقية في الاستجابة إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا، موضحاً أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشري السيدا وحمايتها من أجل التلاؤم مع الرؤية المتطلبة في صفر إصابة جديدة، صفر تمييز، وصفر وفاة بسبب السيدا في المغرب.

وأفاد الصبار أن هذه الاستراتيجية تتضمن مجموعة من الإجراءات ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان ومحاربة التمييز داخل المجتمع عموماً وفي الأوساط المؤسساتية بصفة خاصة، وتحسين البيئة التشريعية وإتاحة الوصول إلى الدعم القانوني، وإدماج بعد النوع الاجتماعي في أنشطة الخطة الاستراتيجية الوطنية وجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة المكتسبة السيدا، إلى

نظمت جمعية محاربة السيدا بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الخميس بالرباط، لقاء وطنياً للترافع من أجل مقاربة جديدة للتعامل مع تعاطي المخدرات قائمة على حفظ الصحة واحترام حقوق الإنسان. وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن مجابهة الوصم والتمييز عند الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالسيدا والفئات المهمشة، ومن بينهم متعاطو المخدرات عبر الحقن، بالإضافة إلى الحقن في الصحة والتكفل كانت من أهم دوافع صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المساهمة في بلورتها بشراكة مع وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمحاربة السيدا ووحدة تدبير الصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والمalaria. وأضاف الصبار، في كلمة في الجلسة



# السيدا والمخدرات : من أجل مقاربة جديدة قائمة على حفظ الصحة وإعمال حقوق الإنسان

9825/2

زينب الدليمي

نظمت جمعية محاربة السيدا بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم أمس الخميس، لقاء وطنيا للترافع من أجل مقاربة جديدة للتعامل مع تعاطي المخدرات قائمة على حفظ الصحة واحترام حقوق الإنسان.

ويهدف هذا اللقاء التشاوري الوطني مع الفاعلين الجمعويين، الذي ينظم بعد الندوة الوطنية التي عقدت بالرباط في 26 أكتوبر 2011، إلى بلورة خطة للترافع لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وداء فقدان المناعة المكتسبة لاسيما في ما يتصل بمستهلكي المخدرات.

وحسب جمعية محاربة السيدا، فإنه خلال السنوات الأخيرة عرف المغرب تزايدا في عدد متعاطي المخدرات عبر الحقن يوما عن يوم، خاصة في المناطق الشمالية.

وفي تصريح للدكتورة حكيمة حميش رئيسة جمعية محاربة السيدا أكدت أن التجربة في العديد من الدول وكذلك استنادا إلى مجموعة من الدراسات التي أجريت أثبتت أن نجاح ونجاعة أية سياسة لتقليل خطر الإصابة في أوساط متعاطي المخدرات عبر الحقن لا يمكن أن يحقق نتائج عملية وفعالية دون تحسين وضعيتهم المعيشية.



من جهته أكد الدكتور محمد الصالحي، نائب رئيس جمعية مساندة مركز الطب النفسي حسونة بطنجة وطبيب نفسي لعلاج الإدمان أن من بين العوائق التي تصادف علاج مدمن المخدرات هو نظرة المجتمع إليه الذي يعامله كمجرم وليس كمريض، فالمخدرات هي أفة تتركز بين أوساط الشباب في عدد من المدن، وخصوصا طنجة وتطوان والناظور، ومرد ذلك إلى عوامل مختلفة منها القرب الجغرافي من مناطق تعرف استهلاكا كبيرا لهذه المخدرات في جنوب أوروبا (فرنسا وإسبانيا)، وحركة المهاجرين بين هذه الدول والمدن التي ينحدرون منها، وأضاف محمد الصالحي أن المغرب يتوفر على ست أو سبع مراكز لعلاج الإدمان فقط وأن الإمكانيات المادية المتاحة لعلاج هذه الفئة من المجتمع هي قليلة جدا ولا تكفي ويجب إنصاف هؤلاء المرضى وإعادة إدماجهم إلى المجتمع.

وخلص المشاركون إلى وجود صعوبات حقيقية تعرقل ونوج الحالات المصابة بالسيدا إلى العلاج الطبي، خاصة لدى فئة المدمنين على المخدرات، إذ رغم تشخيص حالاتهم بيقون خارج منظومة العلاج، وهو ما يؤزم وضعيتهم ويعرضهم لموت محقق. ونبه المشاركون إلى ضرورة تكاتف جهود مختلف الفاعلين في مجال الوقاية والتحصين في إطار مقاربة تشاركية، مع إدماج البعد العقدي والقيمي والحقوق في هذه الجهود، ودور وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية في نشر مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المرض وسبل الوقاية منه.



## برلمانيون وحقوقيون يعترضون رفع مذكرة إلى الحكومة للموافقة على مشروع قرار أممي لإلغاء الإعدام

قالوا إن بحوثاً ميدانية أظهرت أن المحكومين بالإعدام  
يعانون اضطرابات عقلية ونفسية حادة

18/3

الأخبار

أعلن حقوقيون وبرلمانيون، أول أمس الأربعاء، عن اعتزامهم إطلاق حملة للترافع من أجل تأييد القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وحث السلطات المغربية على التصويت الإيجابي لفائدة هذا القرار.

وقال منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، في ندوة صحافية بالرباط، إن الائتلاف وشبكة «برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام» وشبكة «المحاميات والمحامون ضد عقوبة الإعدام»، سيطلقون هذه الحملة تحت شعار «من أجل تأييد القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام»، والذي ستشروع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دراسته قريبا، وذلك بهدف حث السلطات المعنية على التصويت الإيجابي لفائدة القرار الأممي، للتعبير عن الإرادة السياسية لحماية الحق في الحياة، وتعزيز الاتجاه العالمي المتنامي صوب إلغاء هذه العقوبة.

وأضاف المنسق ذاته، أنه سيتم تقديم مذكرة تفسيرية إلى الحكومة تطرح كافة الدفوعات المؤيدة للتصويت الإيجابي على مشروع القرار الأممي الجديد. كما ستعقد لقاءات مع وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب إجراء حوارات مع مختلف الأحزاب السياسية والفرق البرلمانية، من أجل تحسيسها وإقناعها بضرورة العمل على التطوير الإيجابي للموقف المغربي أثناء التصويت المقبل. هذا ويرتقب تنظيم نقاشات عمومية لشرح مغزى القرار الأممي المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام والمصلحة الحقوقية والسياسية والقانونية من تاييده.

من جانبها، أفادت نزهة الصقلي، الناطقة الرسمية باسم شبكة «برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام» بالمغرب، في مداخلتها، أن الحملة تنوي إقناع المسؤولين بضرورة تأييد القرار المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة، مما سيعزز الموقف الدبلوماسي والسياسي والحقوقى للمغرب في المحافل الدولية، ويسهم في النهوض بحقوق الإنسان وحماية الحق في الحياة، في انتظار التخلص التام من عقوبة الإعدام من المنظومة الجنائية، على حد قولها.

وذكرت الصقلي أن المغرب لم ينفذ عقوبة الإعدام منذ أكثر من إحدى وعشرين سنة، ما يبين أنه بالإمكان الاستغناء عن هذه العقوبة، إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

من جهة أخرى، دقت الفعاليات الحقوقية والبرلمانية المذكورة ناقوس الخطر إزاء الأوضاع «اللاإنسانية»، على حد قولها، للمحكومين بالإعدام في المغرب، مشيرة إلى أن البحوث الميدانية أظهرت أن هؤلاء يعيشون «أوضاعا مقلقة ويعانون من اضطرابات عقلية ونفسية حادة»، مضيفة أن المحكومين بالإعدام يعيشون أوضاعا غير مقبولة، وأنهم في حاجة ماسة إلى الرعاية الصحية بمستشفيات الأمراض العقلية والنفسية.



CMCPM

1/12089

# Plaidoyer à Rabat pour l'abolition de la peine de mort au Maroc

Des parlementaires et des acteurs des droits de l'Homme ont appelé mercredi, à Rabat au soutien du nouveau projet de résolution onusienne concernant l'instauration d'un moratoire universel sur l'application de la peine de mort.

Lors d'une conférence de presse tenue à Rabat, à la veille de la célébration de la 12e journée mondiale contre la peine de mort, le coordinateur de la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM), Me Abderrahim Jamaï, a souligné que la CMCPM, le Réseau des Parlementaires contre la peine de mort au Maroc et le Réseau des avocats contre la peine de mort, lanceront une campagne pour le soutien de la résolution onusienne concernant l'instauration d'un moratoire universel sur l'application de la peine de mort. L'objectif étant d'inciter les autorités marocaines à voter en faveur de cette résolution.

Un mémorandum explicatif favorable à cette résolution sera soumis à cet effet au gouvernement et des rencontres seront tenues avec le ministère des affaires étrangères, le CNDH, les différents partis politiques et les groupes parlementaires, en vue de les sensibiliser et les convaincre quant à la nécessité d'une évo-

lution positive de la position du Maroc lors du prochain vote.

De son côté, Mme Nouzha Skalli, porte-parole du Réseau des parlementaires contre la peine de mort, a indiqué que la coalition et les deux réseaux aspirent, à travers cette campagne, amener les responsables à appuyer la prochaine résolution de l'Assemblée générale, afin de renforcer la position diplomatique, politique et en matière de droits de l'Homme du Maroc dans les instances internationales.

Pour sa part, Mme Naima Galaf, membre du Réseau des avocats contre la peine de mort, a souligné que le dernier rapport du secrétaire général de l'ONU, publié en Août dernier, indique que près de 160 pays sur 193 membre de l'ONU ont suspendu ou aboli la peine de mort.

Lors de cette rencontre, les participants ont tiré la sonnette d'alarme sur la situation des condamnés à mort au Maroc qu'ils jugent inhumaine, notant que les enquêtes de terrain ont révélé que ces condamnés à mort souffrent de troubles mentaux et endurent des conditions psychologiques extrêmement difficiles.



## SOCIÉTÉ

# Les toxicomanes quasi livrés à leur sida

39-4376

• Le VIH touche 37% des consommateurs dans le Nord

• Des centres de traitement plutôt que des prisons

C'EST un constat pour le moins troublant que dresse l'Association de lutte contre le Sida (ALCS) sur la propagation du VIH parmi les consommateurs de drogues. En effet, le Maroc compte 14.000 usagers de drogues injectables courant le risque de contamination. Rien qu'à Nador, région proche des zones de trafic, 37% des consommateurs sont atteints d'infection à VIH et 90% d'hépatite B et C. Le partage d'aiguilles et d'autres moyens d'injections comme les filtres ont favorisé la transmission de cette infection. L'association de Hakima Himmich veut donc mobiliser le mouvement associatif pour garantir les droits de cette population, souvent victime de discrimination. Une rencontre avec les responsables du CNDH a été organisée hier à Rabat pour dessiner les contours d'une nouvelle approche de pré-

vention des risques et de prise en charge des toxicomanes atteints du VIH. Pour, Moulay Ahmed Douraidi, coordonnateur national des sections de l'ALCS, «l'approche répressive de la politique de lutte contre la drogue et la criminalisation des consommateurs constituent une entrave à l'efficacité des actions de réduction des risques». Même son de cloche auprès de Dr. Mohamed Essalhi, médecin chef au

centres de détention obligatoires pour les consommateurs de drogues pour les remplacer par des établissements de traitement. Dr. Essalhi a d'ailleurs mis l'accent sur la nécessité d'investir davantage dans ce type de structures dont le nombre ne dépasse pas actuellement 7. Cette approche, bien que nécessaire, ne suffit pas à elle seule à protéger cette catégorie de la population. Il faudra également former les professionnels

la discrimination à l'égard de cette population pour réussir les actions destinées à minimiser les risques. «Aucune politique de réduction des risques ne peut réussir sans respect des droits fondamentaux de ces personnes», a lancé Hakima Himmich, présidente de l'ALCS. Son association a mis en place un plaidoyer pour promouvoir le respect des droits de cette catégorie de la population. Il s'agit en premier lieu de sensibiliser et faire pression sur le gouvernement à travers des réunions avec les responsables institutionnels. Néanmoins, la création d'une coalition d'ONG oeuvrant dans le domaine du Sida s'avère indispensable pour agir sur la réglementation et les politiques publiques, insiste Moulay Ahmed Douraidi. Parallèlement, l'Association de Himmich prévoit de participer à la dynamique parlementaire favorable à la dépénalisation des drogues. L'ALCS veut en fait profiter des prochaines élections pour faire pression sur les partis politiques en leur adressant notamment un mémorandum dans ce sens. □

### Dépénaliser les drogues

POUR protéger les consommateurs de drogues dures, la Commission mondiale sur le VIH recommande aux pays de dépénaliser la possession d'une petite quantité de stupéfiants à usage personnel. Dr. Mohamed Essalhi estime que le Maroc pourrait franchir le pas. Cela permettra de limiter l'impact négatif des sanctions sur la société, dit-il. □

centre médico-psychologique à Tanger, qui a appelé à la réforme de la législation qui criminalise les consommateurs de drogues. Le but est de placer les usagers dans des centres de traitement de la toxicomanie au lieu de les incarcérer dans les prisons. C'est en fait une recommandation de la Commission mondiale sur le VIH et la loi, qui a appelé les pays à fermer tous les

de la Santé à la problématique de l'usage des drogues. Mohamed Essalhi est très clair à ce sujet : «médecins et infirmiers sont incapables de prendre en charge un consommateur victime d'overdose». Il accuse même certains établissements de santé de refuser de soigner les usagers des stupéfiants. En clair, les intervenants ont été unanimes sur la nécessité de lutter contre

Hajar BENEZHA

Pour réagir à cet article:  
[courrier@leconomiste.com](mailto:courrier@leconomiste.com)



Droits de l'Homme: 17471/10

## Le Maroc participe à un atelier des mécanismes régionaux à Genève

Un atelier international dédié aux mécanismes régionaux de protection des droits de l'Homme se tient jeudi à Genève, sous l'égide de l'ONU, en présence d'acteurs de divers horizons, dont des représentants du Maroc.

Le Royaume y est représenté par Mme Amina Lamrini El-Ouahabi, présidente du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle, et M. Khalid Ramli, du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Les discussions de cet atelier, le quatrième du genre après ceux organisés en 2008, 2009 et 2010, portent sur la coopération en matière des droits

économiques, sociaux et culturels (DESC) des femmes et des personnes en situation de handicap.

L'objectif est de développer des propositions concrètes susceptibles de consolider le partenariat entre les Nations unies et les organisations régionales des droits humains dans le domaine de protection des DESC en faveur notamment des catégories les plus vulnérables, indique-t-on auprès du Haut-commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme.

Au cours de cette rencontre, le CNDH a mis en évidence les bonnes pratiques prônées par l'institution en

matière des droits des personnes handicapées, affirmant qu'il veille constamment à l'intégration de la dimension handicap dans tous ses rapports, ses avis et ses mémorandums.

L'institution nationale a, dans ce contexte, mené une campagne de sensibilisation aux droits des personnes autistes et pris part aux séances de dialogue interactif avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme sur les droits des personnes handicapées dans le Royaume.

Le conseil a invité tous les acteurs concernés à discuter des thématiques se rapportant aux droits des femmes

et des personnes handicapées lors du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra fin novembre prochain à Marrakech.

Cet atelier international, marqué par la participation de représentants des organisations et des mécanismes régionaux et sous-régionaux du système de l'ONU, permettra de formuler des recommandations traitant des moyens de promouvoir la coopération entre l'organisation internationale et les institutions de défense des droits de l'Homme à l'échelle régionale et de faire face aux différents défis en la matière.





17471/13

## Plaidoyer pour l'abolition de la peine de mort au Maroc

*Des parlementaires et des acteurs des droits de l'Homme ont appelé mercredi, à Rabat au soutien du nouveau projet de résolution onusienne concernant l'instauration d'un moratoire universel sur l'application de la peine de mort.*

Lors d'une conférence de presse tenue à Rabat, à la veille de la célébration de la 12e journée mondiale contre la peine de mort, le coordinateur de la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM), Me Abderrahim Jamaï, a souligné que la CMCPM, le Réseau des Parlementaires contre la peine de mort au Maroc et le Réseau des avocats contre la peine de mort, lanceront une campagne pour le soutien de la résolution onusienne concernant l'instauration d'un moratoire universel sur l'application de la peine de mort. L'objectif étant d'inciter les autorités marocaines à voter en faveur de cette résolution.

Un mémorandum explicatif favorable à cette résolution sera soumis à cet effet au gouvernement et des rencontres seront tenues avec le ministère des affaires étrangères, le CNDH, les différents partis politiques et les groupes parlementaires, en vue de les sensibiliser et les convaincre quant à la nécessité d'une évolution positive de la position du Maroc lors du prochain vote. De son côté, Mme Nouzha Skalli, porte-pa-

role du Réseau des parlementaires contre la peine de mort, a indiqué que la coalition et les deux réseaux aspirent, à travers cette campagne, amener les responsables à appuyer la prochaine résolution de l'Assemblée générale, afin de renforcer la position diplomatique, politique et en matière de droits de l'Homme du Maroc dans les instances internationales.

Pour sa part, Mme Naima Galaf, membre du Réseau des avocats contre la peine de mort, a souligné que le dernier rapport du secrétaire général de l'ONU, publié en Août dernier, indique que près de 160 pays sur 193 membre de l'ONU ont suspendu ou aboli la peine de mort.

Lors de cette rencontre, les participants ont tiré la sonnette d'alarme sur la situation des condamnés à mort au Maroc qu'ils jugent inhumaine, notant que les enquêtes de terrain ont révélé que ces condamnés à mort souffrent de troubles mentaux et endurent des conditions psychologiques extrêmement difficiles.



## Journée mondiale contre la peine de mort

# Le mouvement abolitionniste mène son plaidoyer

14/15449



Ph. Karrouch

Dans les faits, 81 États ont procédé à la ratification de ce protocole, au mois de juillet dernier.

Au Maroc, la problématique de l'abolition de la peine de mort reste toujours d'actualité. Le mouvement abolitionniste national, constitué de la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM), le réseau des parlementaires et le réseau des avocats contre la peine de mort, incite les autorités concernées à voter en faveur de la résolution de l'Assemblée générale des Nations unies concernant l'arrêt d'exécution de la peine capitale qui sera soumise au vote en décembre prochain.

«**P**rotégez ceux qui souffrent de troubles mentaux, ne les exécutez pas», tel est le thème choisi par la coalition mondiale contre la peine de mort à l'occasion de la 12e Journée mondiale contre la peine de mort, célébrée le 10 octobre de chaque année. Pour cette année, la coalition mondiale contre la peine de mort a tiré la sonnette d'alarme sur la situation inhumaine des détenus des couloirs de la mort, souffrant de maladies ou de troubles mentaux. Pour les abolitionnistes du monde entier, les détenus atteints d'une maladie mentale ne devraient pas être confrontés à la peine de mort. Au contraire, ils ont besoin de soins et d'assistance médicale.

Au Maroc, la problématique de l'abolition de la peine de mort reste toujours d'actualité. Le mouvement abolitionniste national, constitué de la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM), le réseau des parlementaires et le réseau des avocats contre la peine de mort a saisi cette occasion «pour inciter les autorités concernées à voter en faveur de la résolution de l'Assemblée générale des Nations unies concernant

l'instauration d'un moratoire universel sur les exécutions», comme l'a fait savoir le coordinateur de la CMCPM, Abderrahim Jamaï, lors d'une conférence de presse, tenue hier à Rabat. Rappelons que l'Assemblée générale des Nations unies tiendra une session en décembre prochain pour l'examen et le vote d'un nouveau projet de résolution concernant l'instauration d'un moratoire universel sur l'application de la peine de mort. Il s'agit, en fait, de la cinquième fois que l'ONU examine de telles résolutions, après celles adoptées en 2007, 2008, 2010, et 2012 et qui appellent les États n'ayant pas encore aboli la peine de mort à imposer un moratoire facultatif sur les exécutions. Dans cet élan, le Maroc s'est abstenu de voter ces résolutions. Une position qualifiée de non convaincante et de non conforme avec la réalité constitutionnelle et des droits de l'Homme du pays, a précisé le coordinateur de la CMCPM, dans une déclaration faite au nom des trois structures. D'après lui, l'abstention au vote s'oppose, d'une part, aux dispositions des articles 20 et 22 de la Constitution et, d'autre part, aux

recommandations de l'Instance équité et réconciliation, appelant à la ratification du deuxième protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques, visant à abolir la peine de mort. À cela s'ajoute l'appel du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), adressé au gouvernement et au Parlement afin d'abolir cette peine. L'abstention au vote reste également en contradiction avec la réalité du pays qui n'a pas exécuté la peine de mort depuis 1993. Dans ce sens, le mouvement abolitionniste national appelle le Maroc à suivre la tendance mondiale marquée par une dynamique visible et croissante allant vers l'abolition de la peine de mort. Les données officielles présentées par Ban Ki-moon, secrétaire général de l'ONU, en août dernier, l'attestent. Selon son rapport, sur les 193 États membres de l'organisation onusienne, 160 pays ont soit aboli, soit décrété un moratoire sur la peine de mort, et ce à travers l'adoption de législation dans ce sens, ou en instaurant un moratoire de fait.

Quant au rapport d'Amnesty International de 2013, il a relevé que plusieurs pays ont pris des initiatives juridiques et législatives pour restreindre la peine de mort. 80% de l'ensemble des exécutions, ont eu lieu dans 3 pays, en l'occurrence, l'Iran, l'Arabie saoudite et l'Irak. Abstraction faite de la Chine où le nombre des exécutions est considéré comme un secret d'État. L'autre indice qui traduit cette dynamique est le nombre de pays ayant ratifié le deuxième protocole facultatif se rapportant au pacte international relatif aux droits civils et politiques, qui se veut un mécanisme de l'abolition par le biais du droit international. Dans les faits, 81 États ont procédé à la ratification de ce protocole, au mois de juillet dernier. De manière globale, il y a une prise de conscience mondiale, de plus en plus croissante, en faveur de l'abolition de la peine de mort, vu l'accroissement du nombre de pays ayant aboli cette peine de leurs systèmes juridiques ou dans la pratique ainsi que la régression incessante des pays qui pratiquent cette peine. ■

Soumaya Bencherki

## جنيف 09 أكتوبر 2014/ومع/ تنعقد اليوم الخميس بجنيف، وبرعاية من منظمة الأمم المتحدة، ورشة دولية مخصصة للآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، بحضور فاعلين من مختلف الآفاق، من بينهم ممثلون عن المغرب.

ويمثل المغرب في هذه الورشة السيدة أمينة المريني الوهابي رئيسة المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري والسيد خالد الرملي من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وتتمحور أشغال هذه الورشة، الرابعة من نوعها بعد الورشات المنظمة سنة 2008 و2009 و2010، حول التعاون في ما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والاشخاص في وضعية إعاقة.

وعلم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن هذه الورشة تروم تطوير مقترحات ملموسة كفيلة بتدعيم الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، في ميادين حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة على الخصوص الطبقات المعوزة.

وخلال هذا اللقاء أبرز المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الممارسات الجيدة التي يباشرها في مجال حقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكدا حرصه باستمرار على ادماج بعد الإعاقة في جميع تقاريره، وآرائه ومذكراته.

وفي هذا السياق، أطلق المجلس حملة تحسيسية بحقوق الاشخاص الانطوائيين وشارك في جلسات الحوار التفاعلي مع الهيئات الخاصة لمجلس حقوق الانسان بشأن الاشخاص المعاقين في المملكة.

كما دعا المجلس كافة الفاعلين المعنيين بمناقشة المواضيع ذات الصلة بحقوق النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة خلال المنتدى الدولي لحقوق الانسان الذي سينعقد في نونبر المقبل بمراكش.

وستمكن هذه الورشة الدولية، التي شارك فيها ممثلو منظمات وآليات إقليمية وجمعية لمنظمة الأمم المتحدة، من إعداد توصيات تتضمن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين المنظمة الدولية ومؤسسات الدفاع عن حقوق الانسان على المستوى الإقليمي ومواجهة مختلف التحديات ذات الصلة.

## Journée mondiale de la santé mentale, l'occasion de faire le point sur la situation du secteur au Maroc

(Jalal CHOUHANI).

Rabat, 09 oct. 2014 (MAP) - La journée mondiale de la santé mentale, célébrée le 10 octobre de chaque année, offre l'occasion de faire le point sur les réalisations accomplies et les défis qui restent à relever pour mettre à niveau ce secteur au Maroc.

Selon l'Organisation mondiale de la Santé (OMS), "le bien-être mental est une composante essentielle de la définition de la santé. Mais il reste à l'échelle mondiale un long chemin à parcourir pour lui donner toute sa place. Il convient d'inverser de nombreuses tendances fâcheuses - les services et les soins de santé mentale trop souvent négligés, les violations des droits humains ou la discrimination dont sont victimes les personnes atteintes de troubles mentaux ou de handicaps psychosociaux".

D'après l'OMS, 400 millions de personnes sont atteintes de troubles mentaux ou neurologiques ou souffrant de problèmes psychosociaux, associés notamment à l'alcoolisme ou à la toxicomanie, précisant que la dépression constitue actuellement la cinquième cause de mortalité et de handicap dans le monde et devrait atteindre la deuxième place d'ici 2020.

Au Maroc, la dernière étude consacrée à ce sujet, en l'occurrence le rapport établi par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) intitulé "Santé mentale et droits de l'Homme : la situation des établissements hospitaliers chargés de la prévention et du traitement des maladies mentales" a tiré la sonnette d'alarme sur la "désuétude de l'arsenal juridique, sa non-conformité, le manque des infrastructures et leur inadéquation au vu des standards de la répartition géographique, de l'architecture, des équipements mais aussi des normes de sécurité et de surveillance, le manque de ressources humaines et le mauvais traitement des patients".

Les visites effectuées par le CNDH à 20 établissements hospitaliers spécialisés dans le traitement des maladies mentales et psychiques ont fait état d'anomalies se rapportant essentiellement à "la qualité des prestations médicales et non médicales fournies aux patients, aux conditions d'hospitalisation et à l'absence d'une prise en charge spéciale aux franges des enfants, des mineurs, des personnes âgées et des délinquants".

Le document a aussi relevé l'"exclusion de l'approche genre dans la totalité des cas ainsi que la carence de la justice à remplir pleinement son rôle de veille au respect des droits des malades mentaux".

<http://www.maroc.ma/fr/actualites/journee-mondiale-de-la-sante-mentale>

Pour pallier cette situation alarmante, le rapport a prôné, dans le cadre d'un processus participatif, de procéder à "la refonte de la loi du 30 avril 1959 relative à la prévention des maladies mentales et à la protection et au traitement des malades mentaux, en harmonie avec les normes internationales en la matière et de manière adaptée aux nouvelles réalités de ce type de maladies au Maroc".

Le CNDH a également préconisé dans son rapport de "réviser le cadre légal relatif à la sécurité sociale, aux assurances-maladies et à l'ouverture des cliniques privées et d'adopter un statut adéquat régissant l'exercice du métier d'infirmier spécialisé en psychiatrie".

Face à cet état de fait, la Stratégie Sectorielle de Santé 2012-2016 a érigé en priorité cette question avec un plan d'action détaillé comportant une cinquantaine de mesures. L'objectif est d'augmenter le nombre de psychiatres, de pédopsychiatres et d'addictologues formés, de renforcer la formation d'infirmiers spécialisés, et les compétences des intervenants en santé mentale : société civile, institutionnels et formation des médecins généralistes et des infirmiers sur les signes somatiques et avant-coureurs d'un trouble mental.

L'amélioration et le renforcement de l'offre en psychiatrie et l'humanisation des structures de soins figurent également parmi les objectifs du plan d'action quadriennal avec notamment la création de 3 hôpitaux régionaux spécialisés en psychiatrie (Agadir, Kenitra, El Kelaâ), de 10 services intégrés de psychiatrie, de 4 unités de pédopsychiatrie (Casablanca, Rabat, Fès, Marrakech), la mise aux normes des structures psychiatriques, l'aménagement de huit hôpitaux psychiatriques et la création d'un centre médicosocial (Casablanca).

"La santé mentale, comme d'autres aspects de la santé, peut être influencée par toute une série de facteurs socio-économiques (politiques nationales, protection sociale, niveau de vie, conditions de travail et soutien social offert par la communauté) sur lesquels il faut agir par des stratégies globales de promotion, de prévention, de traitement et de guérison mobilisant l'ensemble de l'appareil gouvernemental", relève l'OMS dans son plan d'action pour la santé mentale 2013-2020. CJ---PS.AJ.

## Droits de l'Homme: le Maroc participe à un atelier des mécanismes régionaux à Genève

Genève, 09 oct. 2014 (MAP)- Un atelier international dédié aux mécanismes régionaux de protection des droits de l'Homme se tient jeudi à Genève, sous l'égide de l'ONU, en présence d'acteurs de divers horizons, dont des représentants du Maroc.

Le Royaume y est représenté par Mme Amina Lamrini El-Ouahabi, présidente du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle, et M. Khalid Ramli, du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**.

Les discussions de cet atelier, le quatrième du genre après ceux organisés en 2008, 2009 et 2010, portent sur la coopération en matière des droits économiques, sociaux et culturels (DESC) des femmes et des personnes en situation de handicap.

L'objectif est de développer des propositions concrètes susceptibles de consolider le partenariat entre les Nations unies et les organisations régionales des droits humains dans le domaine de protection des DESC en faveur notamment des catégories les plus vulnérables, indique-t-on auprès du Haut-commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme.

Au cours de cette rencontre, le CNDH a mis en évidence les bonnes pratiques prônées par l'institution en matière des droits des personnes handicapées, affirmant qu'il veille constamment à l'intégration de la dimension handicap dans tous ses rapports, ses avis et ses mémorandums.

L'institution nationale a, dans ce contexte, mené une campagne de sensibilisation aux droits des personnes autistes et pris part aux séances de dialogue interactif avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme sur les droits des personnes handicapées dans le Royaume.

Le conseil a invité tous les acteurs concernés à discuter des thématiques se rapportant aux droits des femmes et des personnes handicapées lors du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra fin novembre prochain à Marrakech.

Cet atelier international, marqué par la participation de représentants des organisations et des mécanismes régionaux et sous-régionaux du système de l'ONU, permettra de formuler des recommandations traitant des moyens de promouvoir la coopération entre l'organisation internationale et les institutions de défense des droits de l'Homme à l'échelle régionale et de faire face aux différents défis en la matière.(MAP) CB---Bl. AJ.

## La lutte contre le sida passe aussi par les droits de l'Homme

**La concertation entre pouvoirs publics et associations se poursuit pour l'élaboration d'une nouvelle politique de lutte contre le sida. L'idée de mieux cibler les plus vulnérables, parmi lesquels les usagers de drogues dures, fait son chemin.**

La lutte contre le sida n'est pas qu'une question médicale, c'est aussi l'affaire des défenseurs des droits de l'Homme. La preuve en a été donnée à l'occasion d'une réunion importante tenue à Rabat jeudi 9 octobre entre le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'**Association de lutte contre le sida (ALCS)**.

**Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH**, a affiché sa ferme volonté de traiter le problème du sida à travers une approche « droits de l'Homme » à l'occasion de cette rencontre.

La stratégie est basée sur la **lutte contre toutes les formes de discrimination** dans la société en général, et dans les administrations en particulier, tout en améliorant la législation pour permettre aux catégories défavorisées une meilleure protection légale. Ces mesures devront être accompagnées de politiques publiques prenant en compte l'approche genre.

Mohamed Sebbar préconise également la collecte et l'analyse de l'ensemble des rapports qui traitent de la problématique du sida au Maroc. Afin de garantir la réussite de cette politique, le CNDH recommande la création d'une commission nationale multisectorielle composée d'associations qui luttent contre le VIH.

« De le monde, les populations les plus exposées à la contamination par le VIH sont les plus vulnérable. On ne peut pas prévenir l'infection sans respecter les droits humains de ces populations » a indiqué **Hakima Himmich, présidente de l'ALCS**. Les usagers de drogues par injection font partie des populations les plus vulnérables qu'il faut absolument prendre en compte.

Les politiques de réduction des risques, qui doivent se concentrer dans les régions du nord du Maroc où le nombre d'usagers de drogues par injection est le plus important, représente une première pour le Maghreb et du Moyen Orient. Le Liban est aujourd'hui le seul pays de la région à avoir adopté une politique de réduction des risques dans ce domaine.

<http://www.medias24.com/SOCIETE/14952-La-lutte-contre-le-sida-passe-aussi-par-les-droits-de-l-Homme.html>

## Ban Ki-Moon et Zeid Ra'ad Al-Hussein à Marrakech pour le Forum mondial des droits de l'Homme

Par H.O.M.

Jeudi 9 octobre 2014 à 15h03

Traduction



Fourni par Google Traduction

 Réagir
  Classer
  PDF
  Imprimer

 Share 0
  Tweet 1
  Share 0
  Google + 0



Après le Brésil, Marrakech accueille à partir du 27 octobre la 2<sup>e</sup> édition de cette rencontre internationale. Outre le SG de l'Onu et le Haut-commissaire aux droits de l'Homme, le forum s'attend à recevoir un panel de personnalités de niveau mondial parmi lesquelles Lula, Aung San Su Kyi ou encore Bill Gates.

La seconde édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) opte cette année pour Marrakech afin d'accueillir les acteurs locaux et internationaux luttant pour la défense des droits humains. Un événement d'envergure co-organisé par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et une délégation gouvernementale, qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain.

A l'instar de la première édition au Brésil, ce rendez-vous réunira d'éminentes personnalités dont le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, Ban Ki-Moon ainsi que le Haut Commissaire des Nations Unies aux Droits de l'Homme, le Jordanien Zeid Ra'ad Zeid Al-Hussein, qui ont tout deux confirmé leur présence au cours de la conférence inaugurale du FMDH, selon nos sources.

<http://www.medias24.com/SOCIETE/14923-Ban-Ki-Moon-et-Zeid-Ra-ad-Al-Hussein-a-Marrakech-pour-le-Forum-mondial-des-droits-de-l-Homme.html>

10/10/2014

Conseil national des droits de l'Homme

26

[www.cndh.org.ma](http://www.cndh.org.ma)



La liste des intervenants, composée d'un panel de politiques, d'acteurs sociaux de renommée mondiale et de militants associatifs, n'est à ce jour pas encore définitive. On peut toutefois citer parmi les officiels invités l'ancien Secrétaire général de l'ONU et Prix Nobel de la paix, Kofi Annan, Navanethem Pillay, ancien Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme et cofondatrice d'Equality Now, l'ancien président de l'URSS et prix Nobel de la paix, Mikhaïl Gorbatchev, ainsi que Bill Gates au titre de Président de la Fondation Bill & Melinda Gates, ou encore la militante birmane Aung San Su Kyi, prix Nobel de la paix en 1991.

En accueillant cet événement, le Maroc « entend contribuer à l'émergence d'un espace universel de dialogue entre les Etats, les institutions nationales des droits de l'Homme et la société civile pour répondre aux aspirations des peuples, pour le respect de leur dignité, l'égalité et la justice ».

A travers deux conférences phares dressant l'état des lieux, mais également les principales conclusions du forum, et précédées notamment « d'une quarantaine de forums thématiques, une quinzaine d'événements spéciaux, une cinquantaine de manifestation très diversifiées », Marrakech souhaite offrir à son échelle « une opportunité pour renforcer le respect des droits de l'Homme », au Maroc et au-delà de ses frontières.

Seront ainsi discutés des sujets portant sur des thématiques variées autour de « la défense de tous les droits » dans les champs économiques, sociaux et culturels tels que la défense de la diversité culturelle, les droits linguistiques, l'impact des accords de libre échange sur l'application des droits humains, etc.

Les questions du droit à la santé, du recours à une justice équitable, du droit des femmes, du respect du handicap, du droit à l'éducation et celui de la jeunesse. Les migrants ne seront pas en reste, puisqu'un volet leur est également consacré, suivi par ailleurs de deux parties abordant la thématique environnementale dont la question cruciale du droit à l'accès à l'eau, et enfin le droit à la communication.

La seconde édition du FMDH n'attend pas moins de 5.000 participants au cours de ces 3 jours placés sous le signe du débat et de la réflexion. Outre les personnalités invitées, cet événement est ouvert au public intéressé sous réserve de préinscription à partir du lundi 13 octobre, sur [le site du FMDH](#).



## DROITS DE L'HOMME : LE MAROC S'ACTIVE À GENÈVE

Pour participer à l'animation d'un atelier international dédié aux mécanismes régionaux de protection des droits de l'Homme qui s'est tenu jeudi à Genève sous l'égide de l'ONU , une délégation marocaine composée d'Amina Lamrini El-Ouahabi ( en photo ) présidente du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle, et Khalid Ramli, membre du Conseil national des droits de l'Homme a fait le déplacement à la capitale suisse. Les discussions de cet atelier, le quatrième du genre, ont porté sur la coopération en matière des droits économiques, sociaux et culturel des femmes ainsi que ceux des personnes en situation d'handicap. dynamique!

Par hafid Ameer

<http://www.toutsurlemaroc.com/droits-de-lhomme-le-maroc-sactive-a-geneve/>